المشاركة الفعالة وإمكانيات الاستفادة منها في الجامعات المصرية

Effective participation and its potential benefits in Egyptian universities

بحث مقدم لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التربية
(تخصص أصول التربية)

أماني صابر مُحمّد ياسين
المُدرّس المُساعِد في قِسم أصول التربية

الأستاذ الدكتور
ظلال محمد عادل سليمان
الأستاذ المتفرغ في قسم أصول التربية

الأستاذ الدكتور
رشيدة السيد أحمد الطاهر
الأستاذ في قسم أصول التربية

٢٠٢٥م

المُستخلص

إن هدف هذا البحث تقديم بعضا من الحلول للاستفادة من (المشاركة الفعالة) في تطوير الجامعات المصرية ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي في الإطار التنظيري للمشاركة الفعالة وكذلك أهم أشكال المشاركة الفعالة المتاحة للجامعات ، واستخدامه في تعرف إمكانيات الاستفادة من المشاركة الفعالة في الجامعات المصرية ، وتم الوصول لبعض المقترحات لتطوير الجامعات المصرية منها تعزيز التعاون البحثي والابتكار من خلال إقامة شراكات رسمية مع الصناعات المحلية والمؤسسات المجتمعية لإطلاق مشاريع بحثية تعالج التحديات الواقعية ، وتطوير المناهج الدراسية ومواءمة المهارات نحو الصناعة ، واستخدام الموارد والاستدامة المالية ، من خلال تطوير وإقامة حاضنات الاعمال في الحرم الجامعي لدعم الشركات الناشئة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتقديم الإرشاد والوصول إلى التمويل ، بالإضافة للمشاركة المجتمعية والتأثير المجتمعي ، من خلال إطلاق مشاريع حيث يعمل الباحثون بشكل مباشر مع المؤسسات المجتمعية لحل التحديات المحلية ، كما يمكن من خلال تعزيز الإبداع وريادة الأعمال عن طريق دعم الشركات الناشئة والحضانة وتوفير أنظمة دعم قوية للشركات الناشئة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك التمويل والتوجيه ومساحة العمل.

Extract

The aim of this research is to provide some solutions to benefit from (active participation) in developing Egyptian universities, using the descriptive approach within the theoretical framework of active participation, as well as the most important forms of active participation available to universities, and using it to identify the possibilities of benefiting from active participation in Egyptian universities. Some proposals were reached for developing Egyptian universities, including enhancing research cooperation and innovation by establishing formal partnerships with local industries and community institutions to launch research projects that address real challenges, developing curricula and aligning skills with industry, and utilizing resources and financial sustainability, through developing and establishing business incubators on campus to support student and faculty startups, and providing guidance and access to funding, in addition to community participation and societal impact, through launching projects where researchers work directly with community institutions to solve local challenges. It is also possible to enhance creativity and entrepreneurship by supporting startups and incubators and providing strong support systems for student and faculty startups, including funding, guidance, and workspace.

مقدمة :

يعد التعليم الجامعي – في ظِل عالم اليوم المُتسارع والمُتغير – مُحركًا رئيسيًا للنمو والتطوير في كافة المُجتمعات ، ومع التحولات الجذرية التي تشهدها الساحة العالمية ، يتعين على الجامعات أن تتكيف مع هذه التحولات ، وتستجيب لتلك التغيرات ، بما يُلبي احتياجات العصر ومُتطلباته .

وتقوم الجامعات بثلاث وظائف رئيسة : تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة بالمشاركة في تقدم المعرفة ونشرها ، وذلك عن طريق التدريس والتعليم ، وإعداد القوى العاملة ذات المهارات الفنية الإدارية ، أمّا الوظيفة الثانية فتشمل البحث العلمي في مُختلَف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها ، بينما تكمُن الوظيفة الثالثة في خدمة المُجتمع من خلال دورها التثقيفي والإرشادي والمُشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة . (أحمد ، ٢٠٢٠ ، ٩٧)

وهذه الوظائف الثلاث مُتصلة ومُترابطة ، بحيث أن أي خلل في أي منها يؤثر سلباً على الوظيفتين الأخريين ، وعلى الرغم من أنّ وظيفة خدمة المُجتمع تأتي في المرتبة الثالثة في التصنيف ، إلا أنّه ثمَّة توجه عام يوجِب أن تغدو الوظيفة الأولى ، بحيث يُصبِح التدريس تدريساً لخدمة المُجتمع ، والبحث بحثاً لخدمة المجتمع أيضاً. (Francesca & Kaplan , 2016 , 312)

ومن ثَمَّ تقوم الجامعات بدور مهم في بناء الاقتصاد ، وخدمة المُجتمع ، وتنمية البيئة ، ومن هذه الأدوار تأسيس الشراكات مع الجهات المختصة ، وخلق الأفكار بما يتماشى مع مُتطلبات سوق العمل ، وتحديد الأولويات التي يمكن من خلالها دفع عجلة الاستثمار بقيم ترسخ التنمية المُستدامة ، بما يتماشى مع مفاهيم دور الجامعات في الجيل الرابع ، وتمكين كل إقليم من خلق تحالفات إقليمية قوية بظهير اقتصادي يُمكّن الجامعات من المُشاركة الفعالة في خدمة المُجتمع وتنمية البيئة .

وتعد الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تنمية الموارد الذاتية للجامعات بمثابة الموجهات التي تنعكس على تطور أنظمة التعليم الجامعي ؛ لمواكبة التحديات والفُرص المختلفة التي تواجهها ، بحيث يمكن التركيز على التعليم الشامل والمُستدام ، مرورًا بالابتكار في المناهج الدراسية ، والتفاعل بين التعليم وسوق العمل ، وهو ما يعكس التزام الجامعات بتقديم تعليم يلبي طموحات الطلاب ، ويسهم في إعداد قادة المُستقبل في كافة مجالات الحياة ؛ من أجل خدمة المجتمع ، وتقدمه .

وتعد (المشاركة الفعالة) إحدى الاتجاهات العالمية التي يمكن أن يكون لها دور في تنمية وتحقيق الموارد الذاتية للجامعات ، بما ينعكس – بطبيعة الحال – على المشهد الأكاديمي بشكل إيجابي ، وعلى كيفية تطور أنظمة التعليم العالي لمواكبة التحديات

والفُرص ، والتوسع في التعليم عن بُعد والتعلم الرقمي ، وكذلك التركيز على التعليم الشامل والمُستدام ، مرورًا بالابتكار في المناهج الدراسية ، والتفاعل بين التعليم وسوق العمل ، وهو ما يعكس التزام الجامعات بتقديم تعليم يلبي طموحات الطلاب ويساهم في إعداد قادة المُستقبل .

مشكلة الدراسة ، وتساؤلاتها :

وقد أكدت بعض الدراسات السابقة – (دراسة اللمسي ، ٢٠٢٢) ، (ودراسة محمد ، ٢٠١٨) ، (ودراسة عمر ، أحمد ٢٠٢٠) – على ضعف المشاركة الفعّالة بين الجامعات المصرية وسوق العمل ، وضعف اهتمامها بالمشاركة في قضايا المجتمع ، وضعف قنوات الاتصال بينهما ، حيث لا تمثل المشاركة أولوية كبيرة لدى المسئولين بالجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها ، ما يحول دون قيام علاقة فعالة بينهما ، ومن ثَمَّ الحد من قدرة الجامعة على توجيه النشاط داخل مجالات العمل والإنتاج .

فالجامعات تكتفي بتخريج آلاف الخريجين فقط دون مراعاة للاحتياجات الفعلية التي يتطلبها سوق العمل ، ما يؤدي أيضا إلى ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعة المصرية وتخصصاتها الأكاديمية ، ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتقني ، وهو ما يؤثر بكل مباشر على دعم الجامعات المصرية من قبل سوق العمل ، حيث إن بَتَّ الصلة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع يمكن أن يُفقد الجامعات الكثير من أهميتها وقيمتها ، نظرا لانعكاس ذلك – سلبيا – على جميع عناصر مخرجاتها.

ومن هنا، تبرز أهمية تناول موضوع المشاركة الفعّالة بوصفها ركيزة أساسية في تطوير البيئة الجامعية، وتحفيز الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على التفاعل البنّاء داخل منظومة التعليم العالي، وعلى الرغم من تعدد الجهود المبذولة في هذا السياق، إلا أن الواقع يشير إلى وجود فجوة بين الإمكانيات المتاحة وبين مستويات المشاركة الفعلية في كثير من الجامعات المصرية، وهو ما يدفع إلى التساؤل حول سبل تفعيل هذه الإمكانيات بصورة أكثر كفاءة وفعالية، ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مشكلة المشاركة الفعّالة في الجامعات المصرية، واستكشاف سبل تعزيزها والاستفادة القصوى من مقوماتها المتاحة، ومن ثَمَّ ، فإن الدراسة الحالية سوف تحاول الإجابة على السؤال الرئيس التالي " كيف يمكن تعزيز المشاركة الفعّالة والاستفادة من إمكانياتها في الجامعات المصرية؟

وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

١. ما الإطار التنظيري للمشاركة الفعالة ؟

٢. ما أهم أشكال المشاركة الفعالة المتاحة للجامعات ؟

٣. إمكانيات الاستفادة من المشاركة الفعالة في الجامعات المصرية ؟

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة تفعيل المشاركة الفعّالة والاستفادة من إمكانياتها في تطوير الجامعات المصرية ، ويمكن تحقيقه من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على الإطار التنظيري للمشاركة الفعالة .

٢ – التعرف على أهم أشكال المشاركة الفعالة المتاحة للجامعات .

٣ – إمكانيات الاستفادة من المشاركة الفعالة في الجامعات المصرية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي تؤديه المشاركة الفعّالة في تطوير منظومة التعليم الجامعي، حيث تُعدّ أداة محورية لتعزيز الانتماء الأكاديمي، وتنمية المهارات القيادية، ودعم بيئة تعليمية تشاركية تسهم في تحقيق جودة العملية التعليمية، وفي ظل التحديات التي تواجهها الجامعات المصرية، تزداد الحاجة إلى تفعيل آليات المشاركة الفعّالة، سواء على مستوى الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس، بما يضمن تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة داخل الجامعة.

كما تكمن أهمية هذا البحث في أنه يقترح آليات ومقترحات عملية لتوظيف الإمكانيات المتاحة بطريقة أكثر فعالية ، ويدعم متخذي القرار في تطوير سياسات تعليمية تعزز من التفاعل الإيجابي داخل المؤسسات الجامعية

مصطلح الدراسة :

المشاركة الفعالة :

تعرف المشاركة الفعالة بأنها : العملية التي يتم من خلالها إشراك طرف مع طرف آخر أو أكثر محلي وطني، أو أجنبي للقيام بنشاط إنتاجي أو خدمي، سواء كانت المشاركة في رأس المال، أو بالتكنولوجيا، أو بالأفكار، وتعد هذه المشاركة استثمارا مشتركا، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تمييزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج، حيث يتيح للطرف الآخر المشاركة في إدارة المشروع. (Yaqobi &,Azezy, 2005)

الشراكة بين الجامعات: تعاون بين المؤسسات التعليم العالي، لإنجاز مشروع يتفق عليه الطرفين، وتعود بفوائد تربوية على الطرفين. (الأصمعي، سليم، ٢٠٠٥، ٣٧)

وتعرف بأنها احدى الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالتعليم، وهي رؤية جديدة للأدوار بين مؤسسات التعليم وغيرها من المؤسسات المجتمعية، أو بينها وبين القطاع الخاص، أو بينها وبين المتخصصين الأكاديميين أو ذوي الخبرة. (رستم ،٢٠٠٣، ٢٤)

ويمكن تحديد مفهوم المشاركة الفعالة إجرائيا بأنها : قدرة الجامعات على التواصل مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة ، وتسهيل تبادل الاستفادة من إمكانياتها وقدراتها ، والربط بين عناصرها ، ما يسهم في تنمية الموارد الذاتية لتلك الجامعات .

حدود الدراسة :

سوف تركز الدراسة في تناول أشكال المشاركة الفعالة على : المشاركة الفعالة بين الجامعات ، والمشاركة الفعالة بين الجامعات والمجتمع ، والمشاركة الفعالة بين الجامعات وسوق العمل .

منهج الدراسة :

بناء على ما طرحته مشكلة الدراسة من تساؤلات ، فإنه يكون من المناسب استخدام المنهج الوصفي الذي لا يهدف فقط إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة كما توجد في الواقع ، وذلك من خلال التعرف على الإطار التنظيري للمشاركة الفعالة في الجامعات ، وكذلك أهم أشكال المشاركة الفعالة المتاحة للجامعات ، والتوصل لكيفية الاستفادة منها في تطوير الجامعات المصرية.

يل يهدف إلى جمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع ؛ وصولا لاستنتاجات يمكن أن تسهم في فهم هذا الواقع وتطويره .

المحور الأول : **الإطار التنظيري للمشاركة الفعالة** :

تُعد (المشاركة الفعالة) من أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة التي يمكن أن تحقق العديد من المزايا والعوائد المختلفة في مجال تنمية الموارد الذاتية في الجامعات ، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي :

أولا : أهداف المشاركة الفعالة :

تقوم الجامعات المُتفاعلة مع مُجتمعها بدور مُهم في تحقيق التنمية ، حيث تُعتبر العلاقة بين الجامعات والتنمية علاقة تبادلية ، فكلما كانت الجامعة أكثر تشارُكاً مع مؤسسات المُجتمع كلما كانت أكثر قُدرة على المُساهمة في تنميتها ، وكان المجتمع

بمؤسساته أكثر قدرة على تطوير هذه الجامعات ، ويمكن تحديد أهم أهداف المشاركة بين الجامعات ومؤسسات المُجتمع فيما يلي : (شحاته، رشاد، ٢٠١٩، ٢٠-٢١)

١- تمكين الباحثين من التعامل مع مُشكلات واقعية ، والمساهمة في إيجاد حلول مُناسبة لها .

٢- مُساعدة النشاط المُجتمعي في تطوير أساليبه مِن خلال الأساليب العلمية الحديثة .

٣- ربط استراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمُشكلات ومُتطلبات التطوير الشامل في المُجتمع .

٤- ضمان الاستفادة من الموارد والإمكانات المُتاحة بمؤسسات المُجتمع ؛ لتطوير منظومة البحث العلمي .

٥- المُساهمة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة لمؤسسات المُجتمع المُختلفة .

٦- توفير فرَص لاكتساب المزيد من الأساليب العلمية ، والمهارات العملية ، وتبادل الخبرات بين الباحثين .

٧- زيادة قُدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة ، والتقنية المتطورة ، والإفادة منها في تطوير المُجتمع .

٨- تحسين كفاءة المؤسسات المُجتمعية ، وتطوير خدماتها ، وزيادة إنتاجيتها .

٩- الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية ، والمعرفة الحديثة ، والتكنولوجيا المتطورة بالجامعات .

١٠- تعزيز المركز التنافسي للجامعات ، وتمكينها مِن مواكبة التطورات الحديثة في مُختلَف التخصصات .

١١- تقليل الاعتماد على الخبرة الأجنبية المستوردة ، والاستفادة من خبرات الجامعات المحلية في تطوير كلا من الشركات والمجتمع .

١٢- توفير مصادر تمويل جديدة تُمكّن الجامعات مِن تطوير أدائها ، ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية .

١٣- دمج الطلاب في المُجتمع مِن خلال إشراكهم وتدريبهم في مؤسساته ؛ لتنمية مهاراتهم وخبراتهم .

١٤- مُساهمة الجامعات في التنمية من خلال تحقيق الرؤية الاقتصادية المُستقبلية لمُجتمعاتها .

ويُلاحظ مِّما سَبق تعدد الأهداف التي تسعى المشاركة إلى تحقيقها لدى الجامعات في تحسين أدائها في العملية التعليمية ، ورفع كفاءتها البحثية ، وتطوير خدماتها الاجتماعية ، ولدى مؤسسات المُجتمع من خلال حل مُشكلاتها ، وسد احتياجاتها ، وتلبية مُتطلباتها ، وتطوير أساليبها ، وزيادة إنتاجيتها .

وتهدُف المُشاركة الفعالة بين الجامعات وسوق العمل – أيضا – إلى سد الفجوة بين التعلم الأكاديمي واحتياجات الصناعة ، وفيما يلي بعض الأهداف الرئيسة لهذا التعاون : (Aloysius, Ismail, Arshad, 2018,35)

١ –أهداف المشاركة بالنسبة للجامعات :

- تعيين خريجي الجامعات المؤهلين لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية .
- تزويد الطلاب بمزيد من الخبرات العملية.
- توظيف أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين في تلك المؤسسات .
- الحصول على الدعم المادي لتمويل مراكز البحوث المشتركة بين الجامعات والشركات.

٢ –أهداف المشاركة بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية:

- تحسين المهارات الفنية والتقنية وكذلك الأكاديمية للقوى العاملة التي تتطلع إليها .
- تنمية المواد والآلات الصناعية أو المستخدمة في الصناعة وكذلك المنتجات والموارد المالية.
- التعرف على نتائج البحوث والدراسات التي أجريت بالجامعة، والاستفادة منها في مجالات العمل والإنتاج.
- الاستفادة من جهود الأساتذة والباحثين في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها قطاعات العمل والإنتاج.
- استخدام المنشآت البحثية الجامعية؛ مثل: المختبرات والمعامل والورش والمكتبات

ومما سبق فإن المشاركة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية لها العديد من الأهداف التي تسعى لتحقيقها بما يعود بالنفع على كلا الشريكين، حيث تسعى الجامعة لتحقيق أهدافها، وكذا تهدف المؤسسات الإنتاجية إلى الحصول على أيدي عاملة مواكبة لسوق العمل ومزودة بالمهارات والقدرات اللازمة لمواجهة متغيرات سوق العمل.

ومن خلال السعي إلى تحقيق هذه الأهداف ، تستطيع الجامعات تعزيز استدامتها المالية ، وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي ، وإنشاء قاعدة إيرادات أكثر مرونة وتنوعاً ، ويُعَد التعاون بين الجامعات وسوق العمل مُفيدًا للطرفين ، ما يعزز نظامًا تعليميًا ديناميكيًا سريع الاستجابة ؛ يلبي الاحتياجات المتطورة للاقتصاد ، والمُجتمع كَكُل.

ثانيا : أهمية المشاركة الفعالة :

يمكن للمشاركة الفعالة بين الجامعات والشركات القائمة في سوق العمل أن يكون لها أهمية كبيرة للطرفين ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

تُعد المُشاركة الفعالة بين الجامعات وسوق العمل أمراً بالغ الأهمية من أجل تحقيق المزيد من التمويل الذاتي للجامعات ، وذلك لعدّة أسباب : (Chisenga, 2016,13) ، (Lam & Tang 2021,20)

١- كثرة التغيرات المحلية والعالمية مما أدى إلى وجود ضغوط على الجامعات لتلبية حاجات التنمية ومتطلباتها.

٢- ضعف الروابط بين مخرجات الجامعات وحاجات سوق العمل.

٣- النمو السريع في مجالات المعرفة المختلفة، والتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.

٤- التحولات الجذرية في حركة السوق الاقتصادية ومتطلباتها وما صاحبها من انصهار الاقتصاديات القومية والوطنية في مسار الاقتصاد العالمي.

٥- انكسار الحواجز الثقافية وسياسة السوق المفتوحة ، وهيمنة النظام العالمي الجديد بقيمة واتجاهاته.

٦- التطور الكبير في وسائل الاتصال والإعلام وظهور الثورة العلمية والتكنولوجية.

٧- إكساب الطلاب خبرة العمل ومساعدتهم على اكتشاف مهن جديدة ومتعددة في مواقع مختلفة مع التدريب عليها، واكتساب الخبرة العملية فيها.

٨- اتصال المؤسسة الجامعية مع الصناعة ورجال الأعمال والمؤسسات الحكومية، مع توفير منهج دراسي وثيق الصلة بسوق العمل:

٩- تمكين الخريجين من تحقيق مستوى عالٍ في الجانب الأكاديمي والقدرة المهنية.

١٠- توفير – لأصحاب الأعمال – قوى بشرية مدربة ذات مهارات عالية.

١١- مساعدة الطلاب على عمل تقييم دائم للوظائف المتاحة لهم في المجتمع.

١٢- توفر الفرصة لأصحاب الأعمال أن يشاركوا في النظام التعليمي حتى يصبح التعليم قادرا على التجاوب مع التغيير المستمر في الاقتصاد وسوق العمل.

وبناء على ما سبق يتضح أن للمشاركة بين الجامعات ومؤسسات العمل والإنتاج أهمية كبيرة؛ فمن خلالها يستطيع الطلاب اكتساب الخبرات والعمل في مجالات جديدة عن طريق التدريب في المؤسسات الحكومية والخاصة، كما تتيح لأصحاب الأعمال تقديم بعض البرامج الخاصة بالعمل والمساهمة في وضع مناهج الجامعة التي، تُسهم في تخريج طلاب قادرين على العمل في ظل التغيرات الجديدة في سوق العمل.

ومن ذلك يتبين أن المشاركة الفعالة لا تنحصر أهميتها في تحقيق عوائد ربحية مالية فقط للمتشاركين في أي قطاع من قطاعات العمل في المجتمع ، بل أنها تتجاوز ذلك إلى تنمية الموارد الذاتية بالمعنى الشامل ، وبشكل مستدام .

المحور الثاني : أهم أشكال المشاركة الفعالة المتاحة للجامعات :

للمشاركة الفعالة أشكال متعددة ، مثل : المشاركة بين الجامعات ، والمشاركة بين الجامعات والمجتمع ، والمشاركة بين الجامعات وسوق العمل ، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي :

أولا : المشاركة الفعالة بين الجامعات :

يمكن للجامعات أن تتعاون فيما بينها بعدة طرق ؛ لتطوير الموارد ، ودعم التطوير المهني والشخصي لموظفيها ، وطلابها ، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي :

١- **مُشاركة أفضل المُمارسات والموارد** : يُمكن للجامعات مُشاركة المواد التدريبية ، ودورات التعلم الإلكتروني ، وبرامج التدريب ، والموارد الأخرى ؛ لتوسيع فُرَص التطوير المُتاحة لمُجتمعاتها ، كما يُمكِن أن يؤدي التعاون في تطوير المناهج والتصميم التعليمي إلى تحسين جودة وفعالية برامج التدريب . (Fitjar & Gjelsvik, 2018, 1530)

٢- **البرامج المُشتركَة والتبادلات** : يُمكن للجامعات إنشاء برامج مُشتركة ، وبرامج تبادل الطلاب والموظفين ، ومشاريع بحثية مُشتركة ؛ لتوفير تجارب تعليمية دولية ومتعددة الثقافات ، حيث تساعد هذه البرامج على تطوير المهارات ، مثل : القيادة ، والتواصل ، والثقافة التي تعتبر ضرورية للنجاح في سوق العمل . (Rådberg & Löfsten, 2024, 342)

٣- **شبكات التوجيه والتدريب** : من خلال ربط المدربين عبر الجامعات ؛ لتقديم إرشادات ، ودعم أكثر تخصيصًا للتطوير الوظيفي والشخصي للطلاب ، حيث تساعد برامج التوجيه المتدربين على اكتساب رؤى ومهارات للتقدم في حياتهم المهنية ، كما

تُسهم في بناء المُجتمع من خلال المؤتمرات وورش العمل التي تُنظمها الجامعات بشكل تعاوني للموظفين والطلاب ؛ لتبادل المعرفة والتعلم من بعضهم البعض ، وتعزز هذه التفاعلات الشعور بالانتماء الذي يدعم النمو الشخصي والرفاهية . (Fitjar & Gjelsvik, 2018, 1530)

٤- **الاستفادة من نقاط القوة التكميلية** : يُمكن للجامعات التي تمتلك خبرات مُختلفة أن تتعاون فيما بينها ؛ لتوفير فُرص التطوير ، ويمكن للجامعة القوية – في مجال تنمية المهارات القيادية – أن تتعاون مع الجامعة الي تركز على ريادة الأعمال ؛ لتقديم برامج حول الابتكار والريادة ، حيث إن الجمع بين نقاط القوة التكميلية يسمح للجامعات بتلبية الاحتياجات المتنوعة للمُجتمع بشكل أفضل ، كما يُمكِن للجامعات تعزيز تنمية الموارد الذاتية من خلال تقاسم الموارد ، وإنشاء برامج مُشتركة ، وبناء شبكات التوجيه ، وتعزيز المجتمع ، والاستفادة من نقاط القوة التكميلية . (Fitjar & Gjelsvik, 2018, 1530)

وبناء على ما سبق ، فإن اتجاه (المشاركة الفعالة) بين الجامعات وسوق العمل من جهة ، وبين الجامعات والمجتمع من جهة ثانية ، وبين الجامعات بعضها البعض من جهة ثالثة ، يعد أمرًا بالغ الأهمية للتمويل الذاتي للجامعات ، حيث يدور هذا المفهوم حول مواءمة الجامعات لبرامجها الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل ؛ لضمان تزويد الخريجين بالمهارات والمعرفة التي يطلبها أصحاب الشراكات من خلال الانخراط بنشاط واضح وملحوظ في سوق العمل ، حيث لا تستطيع الجامعات ضمان توظيف خريجيها فحسب ، بل يُمكنها أيضًا توليد تدفقات وإيرادات إضافية ؛ لدعم عملياتها ، وتحقيق أهداف التمويل الذاتي .

ثانيا : المُشاركة الفعالة بين الجامعات والمجتمع :

تتعدد مجالات المُشاركة المُجتمعية ، وتتنوع الأدوار والأنشطة التي يُمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الشاملة للمؤسسات المُختلفة ، وتتعدد أوجه الاستفادة من الإمكانات البشرية والخبرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس ، وفي المقابل تستفيد الجامعات جراء بتوسيع خدماتها ، وتعدد أدوارها ، وتفعيل أنشطتها ، ورفع كفاءتها التدريسية والبحثية والخدمية ، وتتمثل أهم صور المشاركة بين الجامعات والمؤسسات المُجتمعية في المجالات التالية :

١- **التدريس والتأهيل** : يُمثل التدريس الوظيفة الأولى للجامعة ، ويأخذ الجُزء الأكبر من وقت وجُهد مسئوليها وأعضاء هيئة التدريس بها ، ونظراً لما يشهده العصر من ثورات علمية وتكنولوجية ، فلا بد أن ينعكس ذلك على تدريس الطلاب وتأهيلهم بما يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل ، وذلك من خلال إعداد العُنصر

البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة ، ومواكبة التطورات العلمية والتغيرات المُجتمعية ، وتعيين مُمثلين عن المؤسسات المُجتمعية بمجالس الجامعات ، وأعضاء هيئة التدريس بمجالس إدارة هذه المؤسسات ، ودعوة خُبراء هذه المؤسسات لإبداء آرائهم حول البرامج التعليمية بالكليات ذات الصلة ، ومدى مناسبتها لسوق العمل ، وقد تكون المُشاركة من خلال تبادل الخبراء بين الجامعات ومؤسسات المُجتمع ، كأن يعمل أحد قادة المؤسسات خبيراً في الجامعات ، ويعمل بعض أعضاء هيئة التدريس مُدربين بهذه المؤسسات ، أو إشراك هؤلاء الخبراء في تدريس بعض أجزاء من المُقررات الدراسية الجامعية بهدف اطلاع الطلاب على مُتطلبات الوظائف وواقع التخصصات المُختلفة . (عبد الحسيب ٢٠٢٠، ٢٠٤-٢٠٥)

٢- **البرامج التدريبية** : تُعد البرامج التدريبية مُهمة وضرورية ، وبخاصة في ظل المُتطلبات الجديدة للوظائف ، والخبرات والمهارات المُتجددة للمِهن ، ويتم ذلك من خلال دراسة مُتطلبات سوق العمل واحتياجاتِه المُستمرة ، وحصر الاحتياجات التدريبية اللازمة لمُختلف فئات المُجتمع ومؤسساته ، وإعادة تأهيل الراغبين في تغيير تخصصاتهم (التحُّول الوظيفي) ، وتنظيم وتنفيذ البرامج التدريبيةّ والتأهيلية للعاملين في المُؤسسات المُختلفة ، كي يُلموا بما يُستجَد في تخصصاتِهم ، ومُساعدتهم في حل المُشكلات التي تواجههم ، والأخذ بالإشراف المُشترَك بين الجامعات والمؤسسات في تدريب الطلاب أثناء إعدادِهم في تخصصاتهم المُختلفة بحيث يجمع الطالب بين الأسُس النظرية والمهارات العملية لتخصصِه ، وأن يكون التدريب في المواقع الفِعلية التي سيعمل بها الطُلاب بعد تخرجِهم ، وتقديم برامج تعليمية من خلال بعض المراكز ذات الطابع الخاص بالجامعات للعاملين بالتعاون مع قطاعات العمل والإنتاج ؛ لزيادة معارفِهم ، ورفع كفاءتِهم ، وعقد دورات تدريبية للباحثين عن وظائف لاطلاعهم على طبيعة الوظائف الجديدة والمُتطلبات اللازمة لشُغلها . (عبد الحسيب ٢٠١٧، ٨١١)

٣- **التعليم المستمر** : هو التعليم الذي لا ينتهي بمرحلة تعليمية معينة ، وإنما يستمر مادامت الحياة ، ويهدف إلى تحقيق طموحات أفراد المُجتمع ، وتنمية قُدراتهم ومهاراتِهم ؛ ليواكبوا مُتطلبات العالم المُتغير ، ويساهموا في تحقيق برامج التنمية المستدامة ، وتقوم الجامعات مُمثلة في الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص بها بتوفير صيَغ مُتعددة من هذا التعليم لقطاعات كبيرة من الأفراد ، كالتعلُم الذاتي والتعليم المبرمج والتعليم المفتوح ، والتعليم مِن بعد ، والتي تقوم جميعها على أساس الاحتياجات الفعلية للمُتعلمين ، والمتطلبات الواقعية للمؤسسات الخدمية والإنتاجية ، ويساهم التعليم المُستمر في تحديث معلومات الخريجين ، وتطوير خبرات ومهارات العاملين ، وتزويدهم بأحدث المُستجدات في مجال تخصصاتهم ، كما أنه يعمل على تفعيل المُشاركة بين الجامعات والمؤسسات من خلال تلبية رغبات الأفراد ، سواء من لم يواصلوا تعليمهم

النظامي ، أو من يريدون الاستزادة من العلم ، أو من يرغبون في استبدال مِهنِهم من خلال تعلم مِهَن جديدة . (اليونسكو ٢٠١٩، ٢)

٤- **البحوث المدعومة :** تُمثل البحوث المدعومة أكثر مجالات المُشاركة انتشاراً بين الجامعات والمؤسسات ، وتتم البحوث من خلال قيام مؤسسات المُجتمع بتمويل البحوث العلمية الجامعية ذات الصلة بمجالِها ، والتي تعمل على مُعالجة قضاياها وحل مُشكلاتها ، ويكون ذلك عن طريق البحوث التعاقدية التطبيقية بين مراكز البحث الجامعية أو الوحدات ذات الطابع الخاص وبين المؤسسات الخدمية وقطاعات الإنتاج ؛ حيث يتم توظيف خبرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس المُتميزين في التخصصات المُختلفة لإنجاز تلك البحوث ، سواء أكانت لحل مُشكلات واقعية أو مُعالجة قضايا مُجتمعية أو تطوير لتقنيات مُعينة ، أو إدخال أساليب علمية جديدة ؛ وبذلك تتحقق الاستفادة الفعلية للمؤسسات المُجتمعية ، وأيضاً تتبوأ الجامعة مكانتها اللائقة وتأخذ وضعها الاجتماعي وتكتسب ثقة مؤسسات المُجتمع ويتم الرجوع إليها وأخذ نتائج أبحاثها بدلاً مِن الاعتماد على الخبرات الأجنبية .(Perkmann, 2013, 439)

٥- **الاستشارات العلمية :** تُعد الاستشارات العلمية مِن أهم مجالات المُشاركة بين الجامعات والمؤسسات وأكثرها انتشارا ، حيث يتم إعارة بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل خُبراء أو مُستشارين في مُنشآت المُجتمع وقطاعاتِه ، بالإضافة إلى استغلال الإمكانات العلمية والفنية المتوفرة بالجامعات من مُختبرات ، ومعامل ، ومراكز بحثية للاستفادة منها في تلبية احتياجات هذه المُنشآت وفق أطُر وصيَغ مُحدّدة ، ويُمكِن الاستفادة من ذلك عن طريق إنشاء مراكز استشارية تابعة للجامعات ؛ لتقديم الاستشارات العلمية والمشورات الفنية للراغبين مِن أفراد المُجتمع ومؤسساته ، وعمل مكاتب استشارية بمقر المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج يعمل بها أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرات والكفاءة (صديق، ٢٠١٤، ١٩٢) ، حيث تُعَد الجامعات منبعاً للعلم والخبرة ، ومجالاً حيوياً ، وعنصراً أساسياً في إحداث التنمية والتطوير بالمؤسسات المُجتمعية ؛ نظراً لما تمتلكه هذه الجامعات مِن كوادر بشرية ، وكفاءات علمية .

٦- **استثمار المرافق :** يُمثل استثمار المرافق مجالاً مُهما للمُشاركة بين الجامعات والمؤسسات ، وهو استثمار مُتبادَل لكِل منهما ، حيث تستفيد مؤسسات المُجتمع وقطاعاتِه من المرافق ، والساحات ، والملاعب ، والمراكز ، والمعامل ، والأجهزة الموجودة لديها ، كما تستفيد الجامعات من البنية التحتية والإمكانيات المادية الموجودة لدى المؤسسات ، وتستفيد هذه المؤسسات بدورها من الكوادر البشرية والكفاءات العلمية ، والمهارات ، والخبرات الموجودة لدى الجامعات ، وبذلك يمكن استثمار مرافق الجامعة المُختلفة من قاعات ، ومدرجات ، وساحات ، وملاعب في الفترة الصيفية ، واستخدام

المُدُن الجامعية للسُكنى أثناء المُعسكرات الشبابية ، والمُخيمات الصيفية لصالح مؤسسات المُجتمع لفترة مُحدّدة ، مُقابل استفادة الجامعات مِن مرافق المؤسسات المُجتمعية من مبانٍ ، وملاعب ، وصالات ، ومُختبرات ، ومعامل لتحسين العملية التعليمية والبحثية . (Al Ashry, 2013, 217)

وقد شملت مجالات المُشاركة بين الجامعات ومُجتمعاتها وظائف الجامعة الثلاث : (التعليم ، وخدمة المجتمع ، والبحث العلمي) ، حيث جاءت وظيفة التعليم مُمثلة في التدريس ، والتأهيل ، والبرامج التدريبية ، والتعليم المُستمر ، وجاء البحث العلمي مُمثلاً في البحوث المدعومة ، والاستشارات العلمية ، بينما جاء استثمار مرافق الجامعة مُمثلاً لوظيفة خدمة المُجتمع .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست كُل مجالات المُشاركة التي يُمكِن أن تكون بين الجامعات ومُجتمعاتها ، بل توجد مجالات أخرى لهذه المُشاركة ، مثل : البحوث التعاقدية ، والدراسات البينية ، وحاضنات الأعمال البحثية ، والمشاريع الإنتاجية ، والتعليم بالتبادل بين الجامعة والمُجتمع ، وغيرها .

ثالثا : المشاركة الفعالة بين الجامعات وسوق العمل :

تعد الجامعات من أهم المراكز التي تقوم بإنتاج ونشر وتوليد المعرفة ، وتدريب الأشخاص لسوق العمل ، فإنها يمكن أيضا أن تُسهم – بشكل كبير – في الجمع بين احتياجات أصحاب العمل واحتياجات الباحثين عن فُرَص عمل ؛ ولذلك فإن الشراكات بين الجامعات والجهات الصناعية من شأنِها أن تؤدي إلى تواصل أفضل وتوافق بين العرض والطلب في سوق العمل ، وسيكون ذلك مفيدًا لكلٍ مِن أصحاب العمل الذين يحتاجون إلى كوادر مؤهلة ، والجامعات التي تحتاج إلى التمويل والدعم

ويدور مفهوم المُشاركة الفعَّالة بين الجامعات وسوق العمل للتمويل الذاتي للجامعات حول إيجاد علاقات تكافلية ، حيث تقوم الجامعات بمواءمة برامجها الأكاديمية مع احتياجات ومُتطلبات سوق العمل ، وتضمن هذه المواءمة تزويد الخريجين بالمهارات والمعرفة التي يطلبها أصحاب العمل ، وبالتالي تعزيز قابليتهم للتوظيف والارتقاء بسمعة ، ومكانة ، وقيمة الجامعة . (Alanazi, 2023,2)

ومن خلال تعزيز المشاركة الفعالة بين الجامعات وسوق العمل ، تستطيع المؤسسات تعزيز استدامتها المالية من خلال زيادة مُعدلات التحاق الطلاب ، وتحسين نتائج الدراسات العُليا ، وتسويق البحوث ، وتنويع مصادر الإيرادات ، كما يُعزز هذا النهج التعاوني أيضًا القُدرة التنافسية الشاملة لكُل مِن الجامعة والصناعات التي تخدمها . (Richa, Shayne, 2020,4)

ومنذ أوائل القرن العشرين كانت الشركات الخاصة تتعاون مع الجامعات والمراكز التعليمية لتدريب المُتخصصين وتزويدهم بالمهارات (Wood, 2014,46) فيما عُرِف باسم (شراكات الجامعات الصناعية) ، أو (IUP) ، وركز هذا النوع من الشراكات في البداية على علوم الكمبيوتر والتعليم الفني ، وأصبح الآن جزءًا مما يسمى بنموذج (الابتكار المفتوح) الذي يؤكد على استخدام المصادر الخارجية للأفكار لتحفيز الابتكار والإبداع ، حيث تحتاج الجامعات إلى التمويل والدعم اللوجستي ، وهو ما يدفعها للاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة البحث والتطوير الخاصة بها في محاولة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة ، والتعامل مع الموارد ، والمخصصات المالية المحدودة . (Adrian, 2017, 1149)

كما أن المُشاركة الفعالة تتطلب تفاعُلًا إيجابيًا وتواصلا بين كل من الحكومة ، والمؤسسات المدنية ، وأصحاب الأعمال التجارية ، والمؤسسات التعليمية الداعمة ، كما ترتبط فعالية عملية المُشاركة بآليات تنظيم الجامعات وإدارتها رسميًا ، والطريقة التي تعمل بها الجامعة ومردودها على النمو الاقتصادي ، مع التأكيد على أن الجامعات تقوم بالمشاركة في الحوار المجتمعي مع بقية أطراف المجتمع والمجتمعات الدولية ، إلى جانب المشاركة في المُناقشات العامة ، والتصدي للتحديات المُجتمعية الرئيسة . (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠٢٣ ، ٢٣)

فمبدأ التواصل والمشاركة – الذي يتضمن تعزيز العلاقات بين المُؤسسات التعليمية وسوق العمل ، وربط مُخرجات التعليم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، وتعزيز قُدرات الخريجين ، وإنشاء برامج دراسية مستحدثة ، ودعم الابتكار ، وريادة الأعمال ، والتوسع في مراكز التوظيف بالجامعات – يمثل الاتصال الخطوة الأولى والأهم التي تعمل على تحقيق المشاركة الفعالة بين الجامعات بعضها البعض من جهة ، وبين الجامعات والمجتمع من جهة أخرى ، ويمكن تناول هذا الجانب من خلال ما يلي :

١- متطلبات المشاركة الفعّالة بين الجامعات وسوق العمل :

يتطلب إنشاء مشاركة فعالة بين الجامعات وسوق العمل اتباع نهج ذي شقين : تكيف الجامعات مع احتياجات الصناعة ، والشركات التي تعمل بنشاط مع الجامعات . (Durazzi, 2023,125)،

وتتطلب المشاركة الفعالة بين الجامعات والشركات – من وجهة نظر الجامعات – العديد من الأمور التي يمكن توضيحها فيما يلي : (Zeidan,2020,459)

– تطوير المناهج الدراسية : ويتم ذلك من خلال :

* المجالس الاستشارية الصناعية : إنشاء مجالس تضُم مُتخصصين في الصناعة يقدمون نصائح حول أهمية المناهج الدراسية والفجوات الناشئة بين الدراسة النظرية ، والممارسة العملية .

* المحاضرات وورش العمل : دعوة المختصين في هذا المجال ؛ لإلقاء مُحاضرات أو إجراء ورش عمل ، وتعريف الطُلاب بالتطبيقات الواقعية لدراساتهم .

* التدريب الداخلي ، والتعلم القائم على المشاريع : دمج التدريب الداخلي والمشاريع التي تتطلب التعاون مع الشركات ، ما يوفر للطلاب خبرة عملية .

– تطوير المهارات : ويتم ذلك من خلال :

* التركيز على المهارات القابلة للتحويل : بدمج الدورات التدريبية ؛ لتطوير مهارات التفكير النقدي ، وحل المشكلات ، والتواصل ، والعمل الجماعي ذي القيمة عبر الصناعات .

* المهارات الاختيارية الخاصة بالصناعة : تقديم دورات اختيارية تلبي احتياجات الصناعة المحددة ، ما يسمح للطلاب بتخصيص مجموعة مهاراتهم .

* شهادات المهارات : المشاركة مع الهيئات الصناعية ؛ لتقديم الشهادات التي تُثبت مهارات الطلاب في مجالات محددة .

– الخدمات المِهنية وعلاقات أصحاب العمل : وتتم من خلال :

* المعارض المهنية وفعاليات التواصل : تنظيم الأحداث التي تربط الطلاب بأصحاب العمل المُحتملين .

* المساعدة في التوظيف المُستهدَف : تطوير الخدمات لمُساعدة الطلاب على تصميم السيرة الذاتية ، ومُمارسة مهارات المُقابلة الخاصة بالمجال الذي يختارونه ، ويرغبون بالعمل فيه .

* برامج إرشاد وتوجيه الخريجين : ربط الطلاب بالخريجين العاملين في المجالات التي يرغبون فيها ؛ للحصول على الدعم ، والنصح ، والتوجيه المناسب فيما يخص مستقبلهم المهني .

– أبحاث سوق العمل : وتتم من خلال :

* إجراء الأبحاث المسحية الصناعية : القيام بإجراء استبانات منتظمة للشركات ؛ لفهم احتياجاتها المتطورة من المهارات ، وتعديل البرامج وفقًا لذلك .

* تحليل سوق العمل : تتبع اتجاهات سوق العمل ، والمجالات الناشئة ؛ للتأكد مِن أن الخريجين يمتلكون المهارات المطلوبة التي يبحث عنها أصحاب العمل .

* تتبُع الخريجين : مُراقبة بيانات توظيف الخريجين ؛ لتقييم فعالية البرنامج ، وتحديد مجالات التحسين والتطوير .

كما تتطلب المشاركة الفعالة بين الجامعات والشركات – من وجهة نظر الشركات – العديد من الأمور التي يمكن إيجازها فيما يلي : (Tan & Tang ,2016,7)

– التعاون مع الجامعات : ويتم ذلك من خلال :

* رعاية المشاريع البحثية : المشاركة مع الجامعات في المشاريع البحثية التي تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للشركة ، وتسمح لها بالاستفادة من الخبرة الأكاديمية .

* تطوير برامج التدريب الداخلي : توفير فرص التدريب للطلاب لاكتساب خبرة عملية قيمة ، والمساهمة في مشاريع واقعية لها مردود ايجابي على الطلاب .

* محاضرات الضيوف وبرامج الإرشاد : من خلال إشراك موظفي الشركة في مُحاضرات الضيوف ، أو ورش العمل ، أو برامج الإرشاد ؛ لمُشاركة المعرفة الصناعية مع الطلاب .

– التوظيف واكتساب المواهب : ويتم من خلال :

* المعارض المهنية بالجامعات : من خلال المشاركة بأنشطة في المعارض المِهنية بالجامعات للتواصل مع المجندين المحتملين .

* تطوير إعلانات الوظائف المستهدفة : من خلال تحديد المهارات ، والخبرات المطلوبة في إعلانات الوظائف ؛ لجذب الخريجين المؤهلين للعمل .

* المشاركة مع الخدمات المهنية بالجامعة : العمل مع مراكز التوظيف بالجامعة لتصميم استراتيجيات التوظيف ، وضمان التوافق الجيد بين الخريجين ، وفرص العمل .

– الدعم المالي : ويتم ذلك من خلال :

* المنح الدراسية والتمويل : من خلال التفكير في إنشاء منح دراسية أو فرَص تمويل بحثي لدعم الطلاب الواعدين وتعزيز العلاقات بين الجامعة وقطاع الصناعة.

* التبرع بالمعدات : التبرع بالمعدات أو الموارد القديمة للجامعات لتحسين مُختبراتها وفصولها الدراسية.

ومن خلال تنفيذ ذلك كله ، فإنه يُمكن للجامعات سَد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية ومكان العمل ، ما يضمن أنّ الخريجين تم إعدادهم جيدًا للمِهَن الناجحة ، وتستفيد

الشركات بدورها من مجموعة المرشحين المؤهلين ، وإمكانية الوصول إلى أحدث الأبحاث والابتكارات ، وهو ما قد يخلق وضعاً مُربحا لكلا الجانبين ، ويُسهم في اقتصاد أكثر ديناميكية وتنافسية .

2- تحديات المُشاركة الفعالة بين الجامعات وسوق العمل :

تتمثل التحديات الرئيسية للمشاركة الفعالة بين الجامعات وسوق العمل في تنمية الموارد المالية للجامعة في :

– افتقار التركيز الكافي على المهارات العملية : فغالبًا ما تفتقر الجامعات إلى التركيز القوي على المهارات العملية في عمليتها التعليمية ، ما يؤدي إلى عدم التوافق بين كفاءات الخريجين ومُتطلبات أصحاب العمل ، وهذا يجعل من الصعب على الجامعات الحصول على التمويل من أصحاب العمل للتدريب العملي والبحث (Donald, Ashleigh & Baruch, 2018) .

- نقص الاتساق في التفاعل : فهناك نقص في التفاعل المُستمر بين أصحاب العمل والجامعات في سوق العمل ، وهذا التناقض يجعل من الصعب على الجامعات إقامة شراكات طويلة الأمد ، وتأمين تمويل مُستقر من أصحاب العمل . (Allen, 2016, 4-7)

– اختلال المصالح الاستراتيجية : تهدف الجامعات إلى تعزيز توظيف الخريجين ، والقُدرة التنافسية ، في حين يركز أصحاب العمل على التكيف السريع للخريجين ، وتعظيم الأرباح ، لذلك فإن مواءمة هذه المصالح الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية للتعاون الفعال والدعم المالي . (Allen, 2016, 4-7)

- المشاركة المحدودة في العملية التعليمية : غالبًا ما تكون مُشاركة أصحاب العمل في العملية التعليمية الجامعية محدودة ، ومن المُمكن أن تؤدي المشاركة الأكبر إلى المزيد من التمويل الموجَه للبرامج المتوافقة مع احتياجات سوق العمل . (Bol, Ciocca, Werfhorst & DiPrete, 2019,280)

– ضعف كفاية تسويق الخدمات الجامعية : تعاني الجامعات العربية بشكل خاص مِن تدني مستوى تسويق خدماتِها للمُجتمع من حيث الاستشارات والبحوث التطبيقية ، لذلك فإن تحسين التسويق يُمكن أن يُساعد الجامعات على جذب المزيد من التمويل من أصحاب العمل والمُجتمع(Bol, Ciocca, Werfhorst & DiPrete, 2019,280) .

وبالإضافة إلى ما سبق ، تُعد قلة الاستجابة لمُتطلبات سوق العمل من أصعب التحديات التي تواجه ، حيث غالبًا ما تكون استجابة الجامعات لتغيرات سوق العمل بطيئة .

وللتغلب على هذه التحديات ، فإن الجامعات في حاجة ماسة إلى تعزيز تركيزها العملي ، وإقامة شراكات مُتسِقة طويلة الأجل مع أصحاب العمل ، ومواءمة المصالح الاستراتيجية ، وزيادة مُشاركة أصحاب العمل في التعليم ، وتحسين تسويق الخدمات ، وتصبح أكثر استجابة لمُتطلبات سوق العمل ؛ لتنويع مواردها المالية ، وضمان استدامتها على المدى الطويل .

٣- عوامل نجاح المُشاركة الفعالة بين الجامعات والشركات :

لنجاح المشاركة الفعالة بين الجامعات والشركات ، فإن هناك العديد من العوامل الرئيسية سيتم ذكرها أدناه : (Edmonson, 2012, 8-11)

- بيئة مُستقرة ذات لوائح شفافة يُمكن التنبؤ بها .
- استقلالية الجامعات ، والحوافز الحكومية .
- مكافأة أفضل الجامعات ، والترويج لها ؛ لزيادة تشجيع المزيد من الصفقات بين الشركات والجامعات .
- وجود رؤية مُشتركَة مُحددّة وواضحة .
- ترقية الأشخاص الرئيسيين في الأدوار القيادية .
- تسهيل التواصل ، وتبادل الأفكار .
- الاتفاق على استخدام الملكية الفكرية ، والاستثمارات .

ومن أجل مُساعدة صانعي السياسات في تعزيز هذه المُشاركة أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المشاركة بين الجامعات والصناعة والعلوم (UNISPAR) في عام ١٩٩٣ ، والتي تهدف إلى تحسين جودة الجامعات في البلدان النامية وتشجيعها ، حيث يجب على الخريجين أن يُصبحوا أكثر انخراطا في عملية التصنيع في بلادهم من أجل تعزيز قُدراتهم على الابتكار ، حتى يتمكنوا من تبني اقتصاد المعرفة والتنمية المُستدامة .

يتضح مّما سبق أن المشاركة الفعالة المتاحة للجامعات تُمثل ركيزة أساسية لتحقيق التكامل بين المعرفة الأكاديمية واحتياجات العالَم المِهَني ، وهذه الشراكات ليست مُجرّد جسور تربط بين الحرم الجامعي وسوق العمل ، بل هي منصات ديناميكية تُسهم في تطوير مهارات الخريجين وتعزيز البحث والابتكار ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .، ومن خلال تعزيز التعاون بين الجامعات وبين الجامعات الأخرى وسوق العمل ، يمكن تحقيق التنمية والتي تنعكس إيجابًا على الأفراد والمُجتمعات على حدٍّ سواء ، كما أن الجامعات التي تتبنى هذه الشراكات كجزء أساس من استراتيجياتها الأكاديمية

والمِهنيـة تكون أكثر قُـدرة علـى إعـداد طُلابِها ؛ ليُصبحوا قـادة المُستقبل ، بما يمتلكونـه مِن مهـارات ، ومعارِف تتـماشى مع مُتطلبات العالم الحديث .

المحور الثالث : إمكانيات الاستفادة من المشاركة الفعالة في الجامعات المصرية :

وبنـاءً علـى المفـاهيم والأهداف التفصيلية الموضـحة فـي المقال، تستطيع الجامعـات المصـرية الاسـتفادة مـن المشـاركة النشـطة (أو الفعّالـة) مـع مؤسسـات المجتمـع ، وسـوق العمل ، وحتى فيما بينها من خلال السعي إلى تحقيق نتائج محددة وقابلة للقياس ، وفيما يلـي نقـاط ملموسـة توضـح كيـف يمكـن الاسـتفادة مـن هـذه المشـاركة وأنـواع النتـائج التـي يمكن توقعها :

١-تعزيز التعاون البحثي والابتكار :

- إقامة شراكات رسمية مع الصناعات المحلية والمؤسسات المجتمعية لإطلاق مشاريع بحثية تعالج التحديات الواقعية .
- زيـادة عـدد الأبحـاث والمـنح البحثيـة المشـتركة ، وتطـوير التقنيـات الجديـدة وبراءات الاختراع من خلال كراسي البحث ومراكز التميز .
- تركيـز الخبـرة ممـا يـؤدي إلـى تحقيـق اختراقـات فـي مجـالات محـددة، جـذب التمويل والموارد الإضافية من القطاعين العام والخاص .

٢-تطوير المناهج الدراسية ومواءمة المهارات نحو الصناعة :

- تحديث البرامج الأكاديميـة بانتظـام بنـاءً علـى ردود الفعل من المتخصصين في الصناعة واتجاهات سوق العمل .
- تقـديم خـريجين يمتلكـون مهـارات حديثـة وذات صـلة تتوافـق مـع احتياجـات السـوق ، تضـمين التـدريب الـداخلي والتعلـيم التعـاوني والـتعلم القـائم علـى المشاريع ضمن البرامج الأكاديمية .
- رفـع معـدلات توظيـف أعلـى بـين الخـريجين ، وتحسـينات قابلـة للقيـاس فـي قدرات الطلاب العملية وحل المشكلات .

٣-استخدام الموارد والاستدامة المالية :

- تطوير وإقامة حاضنات الاعمال في الحرم الجامعي لدعم الشركات الناشئة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، وتقديم الإرشاد والوصول إلى التمويل .
- توليد الإيرادات من خلال حصص الأسهم ، واتفاقيات الترخيص ، والتسويق الناجح لمخرجات البحث.

- خلق فرص عمل جديدة وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال .
- تقاسم المرافق والخدمات المجتمعية : من خلال تأجير مرافق الجامعة (على سبيل المثال، قاعات المؤتمرات، والمختبرات، والمجمعات الرياضية) للأحداث المجتمعية والصناعية .

٤-المشاركة المجتمعية والتأثير المجتمعي :

- البحث التطبيقي من أجل التنمية المجتمعية : من خلال إطلاق مشاريع حيث يعمل الباحثون بشكل مباشر مع المؤسسات المجتمعية لحل التحديات المحلية .
- مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في البرامج الاجتماعية : من خلال دمج برامج التعلم الخدمي والتطوعي في المناهج الأكاديمية .

٥-التحالفات الاستراتيجية والتعاون الدولي :

- ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الدخول في تحالفات استراتيجية مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الربحية والجامعات الدولية ، وإقامة مشاريع مشتركة وموارد مشتركة تعمل على تعزيز جودة التعليم والبحث .
- تطوير برامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وعروض الدرجات العلمية المشتركة، والتعاون البحثي العالمي.

٦-تعزيز الإبداع وريادة الأعمال :

- دعم الشركات الناشئة والحضانة وتوفير أنظمة دعم قوية للشركات الناشئة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك التمويل والتوجيه ومساحة العمل.
- إنشاء شركات جديدة تساهم في النمو الاقتصادي المحلي والوطني ، وتعزيز السمعة كمركز للإبداع وجاذب للمواهب الريادية ، وتسهيل نقل التكنولوجيا التي طورتها الجامعة.

٧-بناء القدرات لأعضاء هيئة التدريس والطلاب :

- تنفيذ برامج التطوير المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، بما في ذلك التدريب على التقنيات الجديدة وأساليب التدريس.
- تحسين جودة التدريس وإنتاجية البحث.
- زيادة الاحتفاظ بالموظفين وزيادة القدرة على الابتكار.

- تعزيز مشاريع البحث والتعليم متعددة التخصصات التي تجمع بين مجالات الخبرة المتنوعة.
- مخرجات بحثية أوسع ونماذج تعليمية مبتكرة.
- تحسين قدرات حل المشكلات من خلال دمج وجهات نظر مختلفة.

المراجع :

أولا : المراجع العربية :

- أحمد ، ناجي عبد الوهاب هلال (٢٠٢٠) : تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة ، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية ، ع٤٠، ص ص ٩٣ – ١٦٣، مسترجع من Record/com.mandumah.search://h١٠٦١٤٠٤/
- رستم، رسمي. (٢٠٠٣) : تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم. القاهرة، المركز الوطني للبحوث التربوية والتنمية.
- الأصمعي، محمد؛ وسليم، محروس (٢٠٠٥): الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة : من المفاهيم إلى التطبيق. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- صديق، أسماء أبو بكر (٢٠١٤) : جامعة العلوم الصحراوية مدخل تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ، مجلة دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ،ع(٢٥) ،ص ص١٧٣-٢٤٠.
- عبد الحسيب، جمال رجب محمد(٢٠١٧) : رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(١٧٥)، ج(٣)، ٧٧٥-٨٣١.
- عبد الحسيب، جمال رجب محمد(٢٠٢٠): تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف، عدد يوليو الجزء الأول، ١٩٥-٢٢٣.
- عبدالباسط، دياب شحاته ، رشاد ،عبدالباسط محمد(٢٠١٩): تفعيل الشراكة في البحث العلمي مع الجامعات المصرية في ضوء الخبرة اليابانية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج٦٠، ١١-٧٠.

- عمر ، أحمد محمد الشهير سيد ، والليثي ، عبد اللاه فراج عبد الرحيم ، و مشرف ، رمضان عبد الله (٢٠٢٠) : طبيعة وخصائص نشاط الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات الحكومية ومشكلاتها الإدارية والمحاسبية :دراسة تحليلية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مج (٣٤) ، ع (٢) ، ٢٤٥- ٢٢٣

- محمد، هالة أحمد (٢٠١٨): تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج(٣٣)، ع(٤)، ص ص ٤٧٢-٥١٦.

- عبد الوهاب هلال أحمد : تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية ، ع٤٠ ، ٢٠٢٠ ، ص ص ٩٣ – ١٦٣، مسترجع من /1061404Record/com.mandumah.search://h

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٣): الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ،٢٠٣٠ الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مارس.

- اللمسي ، عادل حلمي أمين (٢٠٢٢): تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات التكنولوجية ومؤسسات الإنتاج على ضوء تجربة جامعات الشركات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ٣٣(١٢٩)، ٧٩٥-٨٨٦.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- Al Ashry .M (2017): A Proposed Investment on a University Campus, International Journal of Financial Research 8(4), 213-227.

- Alanazi. A. S (2023): Bridging Higher Education Outcomes and Labour Market Needs: A Study of Jouf University Graduates in the Context of Vision 2030 , social sciences ,12,360, 1-19.

- Allen, E. R. (2016). Analysis of trends and challenges in the Indonesian labor market, no 16, 1-38.

- Aloysius, O. I., Ismail, I. A., Suandi, T., & Arshad, M. M. (2018). Enhancing university's and industry's employability-collaboration among Nigeria graduates in the labor

market. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *8*(7), 32-48.

- Bol, T., Ciocca .E, C., Van De Werfhorst, H. G., & DiPrete, T. A. (2019). School-to-work linkages, educational mismatches, and labor market outcomes. *American Sociological Review*, *84*(2), 275-307.

- Chisenga, A. (2016): *Self-financing of public universities in Developing Countries: a case of the University of Zambia* (Doctoral dissertation, University of Zambia),Research Policy.

- Donald, W. E., Ashleigh, M. J., & Baruch, Y. (2018). Students' perceptions of education and employability: Facilitating career transition from higher education into the labor market. Career development international, 23(5), 513-540.

- Durazzi, N. (2023): Engineering the expansion of higher education: High skills, advanced manufacturing, and the knowledge economy. Regulation & Governance, 17(1), 121-141.

- Fitjar, R. D., & Gjelsvik, M. (2018): Why do firms collaborate with local universities?. *Regional Studies*, *52*(11), 1525-1536.

- Francesca., P & Kaplan., A (2016): "Competition and strategy in higher education, Managing complexity and uncertainty , Business Horizons, Vol. 59, p.312.

- Lam, B. O. Y., & Tang, H. H. H. (2021): Making sense of 'graduate employability'in Hong Kong: a contextualized analysis of experience and interpretations of graduates of self-financing higher education institutions. *Journal of Education and Work*, *34*(1), 14-28.

- Perkmann . M (2013): Academic engagement and commercialization : A review of the literature on university–industry relations , Research Policy, Volume 42, Issue 2, 423-442.

- Rådberg, K. K., & Löfsten, H. (2024): The entrepreneurial university and development of large-scale research infrastructure: Exploring the emerging university function of collaboration and leadership. The Journal of Technology Transfer, 49(1), 334-366.

- Richa. A, Shayne. F.(2020) : A framework to improve university – industry collaboration , Journal of Industry-University Collaboration, 1-14.

- Tan, K. S,& Tang, J. T. (2016): New skills at work: Managing skills challenges in ASEAN-5, 7.

- Wood, M. (2014). "Getting Real in the Real World: The Latest in University-Business Partnerships", http://www.skilledup.com/insights/getting-real-in-the-real-world-latest-in-university-business-partnerships.

- Yaqobi, M. & Azezy, L. (2005). Euro-Mediterranean Partnership and its Effects on Economic Institution, Journal of Human Science,4th year, issue 31, www.ulum.nl. com

- Zeidan .S (2020): An Effective Framework for Bridging the Gap between Industry and Academia, Published by International Journal on Emerging Technologies, 11(3): 454-461, Website: www.researchtrend.net.